

مشروع مذكرة الإستراتيجية
عمل المنظمة على صعيد السياسات
(المساعدات في مجال السياسات والاستراتيجيات
والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والغذائية والتغذوية)
أولاً - تحليل الاحتياجات وميزة المنظمة النسبية

1- للسياسات القطرية وتنفيذها تأثيرات جوهرية على تحقيق الأهداف العالمية للأعضاء. ويجب أن تتوافق الخيارات على صعيد السياسات، التي تتاح من خلال خدمات المشورة، مع عمل تحليلي للتأثيرات على السياسات الزراعية وسياسات التنمية الريفية والبيئة بالنسبة إلى الفقر والأمن الغذائي، وعلى العلاقة بين الزراعة والجوع والفقر. ولا بد للمنظمة، في هذا المجال، أن تركز بالضرورة مواردها المحدودة حيثما يمكنها أن تبين النتائج في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. وتتمثل نقطة البداية الإستراتيجية في التأثير في السياسات والاستراتيجيات التي تستخدم بمقتضاها الموارد من مصادر أخرى (الحكومات وشركاؤها في التنمية). ويتضح دور المنظمة الأساسي في المساعدات في مجال السياسات في الطلب القوي من جانب أعضائها. وتشير الاتجاهات السائدة بالفعل إلى أن المستقبل سوف يشهد مساعدات في مجال السياسات تتزايد فيها كثافة المعرفة، وتعتمد على حوار أقوى بشأن السياسات وتيسير عمليات السياسات.

2- وتعطى خصائص المنظمة الفريدة ميزة نسبية لها في مجال السياسات والاستراتيجيات:

- أ- المنتدى العالمي الرئيسي والمكان المخصص للتفاوض بشأن أطر السياسات العالمية ذات الصلة بالزراعة¹ والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية.
- ب- إمكانية العمل في مجال السياسات المتعددة التخصصات بشأن موضوعات السياسات التي تحظى بالأولوية وذات الطابع المعقد مثل الجوع وسوء التغذية وارتفاع أسعار الأغذية والمخاطر العابرة للحدود وتغير المناخ والطاقة بالنظر إلى المزيج الفريد للمهارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها موظفوها.
- ج- دور الدعوة البارز في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية من خلال عقد القمم والمؤتمرات وإعداد المطبوعات الرئيسية.
- د- إمكانية الاستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية في مجال السياسات بسبب شبكتها من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية واتصالها المباشر وتعاونها مع المنظمات الإقليمية والحكومات.
- هـ- صورة للاستقلالية والحياد، ونمط تشغيل تشاوري يضعها في موقع مثالي للاضطلاع بدور الوسيط الشريف القادر على دعم عمليات السياسات المعقدة من خلال إنتاج القرائن التي تستند إلى العمل التحليلي السليم.

¹ يجري في هذه الوثيقة تناول الزراعة بمعناها الواسع وتشمل المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات.

ثانياً - الرؤية الشاملة والأهداف الإستراتيجية

3- *الرؤية*: ستكون المنظمة المصدر الرئيسي للمشورة المستقلة والمعتمدة على القرائن فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية. وستكون نقطة الاتصال الأولى الطبيعية للأعضاء وجهة الاتصال للدعم المقدم من الجهات المانحة لمساعدات وضع السياسات والاستراتيجيات في مجالات ولايتها.

4- الأهداف الإستراتيجية:

أ- إعداد أطر السياسات الدولية في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية التي تعالج بطريقة متكاملة التحديات الناشئة التي تواجه البلدان الأعضاء.

ب- السياسات والاستراتيجيات المتكاملة السليمة المعتمدة التي تعالج التحديات المعقدة التي تواجه الأعضاء في تحقيق غاياتهم في ميادين الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية والتي تتسق مع أطر السياسات الدولية.

ثالثاً - المخرجات الرئيسية المتوقعة

5- تتمثل المخرجات الرئيسية لهذه الإستراتيجية فيما يلي:

أ- يصبح المجتمع الدولي مجهزاً بصورة أفضل لوضع أطر السياسات والموافقة عليها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية بفضل تحسين تيسير عمليات السياسات التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، والمعلومات الأحسن توقيتاً من الدراسات التحليلية المتعددة التخصصات بشأن موضوعات السياسات ذات الأولوية والتفاسم الأفضل للدروس المستفادة.

ب- تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية المستمدة من استعراضات السياسات القطرية والدراسات التشخيصية الإقليمية على معالجة أبعاد التحديات التي تواجهها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية وعلى إدارة العمليات المعقدة مما يؤدي إلى سياسات واستراتيجيات إقليمية مشتركة و/أو الأفضل تكييفاً، وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

ج- تعزيز قدرات البلدان الأعضاء ومعارفهم (التي تستند جزئياً إلى خبرات البلدان الأخرى وأعمال التحليل النوعية) مما يمكنها من اتخاذ قراراتها المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات وتحسين صلات هذه القرارات بعمليات صياغة الاستثمار ووضع الميزانيات.

د- النهوض بقرارات الحكومات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات استناداً إلى المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

رابعاً- جوانب التنفيذ

6- ثمة حاجة إلى طائفة أساسية من الموظفين المؤهلين تأهيلاً رفيعاً والموجهين نحو السياسات في المنظمة وكمية كبيرة من الموارد من غير الموظفين لإنتاج مختلف المخرجات التي تحتاجها المنظمة لكي تصبح مصدراً فعالاً رئيسياً للمشورة في مجال السياسات في مجالات اختصاصاتها (مثل الدراسات التحليلية العالمية ومعلومات السياسات والاستعداد والصلات ثنائية الاتجاه بين العمل المعني بوضع المعايير الذي ينفذ على مستوى المقر الرئيسي والمساعدات التي تقدم بصفة خاصة على المستوى الميداني). وسوف يتطلب ذلك تعبئة موارد مثل من خلال برنامج الشراكة مع عدة جهات مانحة لضمان المرونة والاستجابة التي لاغنى عنها للمساعدات الفعالة في مجال السياسات والاستراتيجيات.

7- سيتعين، نظراً للطابع المتعدد التخصصات للقضايا قيد المعالجة، توافر آلية محددة للتنسيق والجمع بين العمل في مجال السياسات والاستراتيجيات في المنظمة بما في ذلك إنشاء فرق متعددة التخصصات تعمل في موضوعات السياسات ذات الأولوية. وسيتعين على المستوى القطري، ربط عمل المنظمة في وضع السياسات والاستراتيجيات بصورة دقيقة بأنشطتها الخاصة بصياغة الاستثمار، وأن يتم ذلك في شراكة مع المنظمات الأخرى مستفيدة من الميزات النسبية للشركاء وخاصة في منظومة الأمم المتحدة دون أن يقتصر عليها.

8- وستنهض الحاجة أيضاً إلى تعزيز قدرات وضع السياسات والاستراتيجيات في المكاتب الميدانية وخاصة المكاتب القطرية حيث إنها تشكل القناة الرسمية للحوار من أجل السياسات مع البلدان الأعضاء. ويعتبر التدريب وتدعيم الموظفين في هذه المكاتب، وإقامة آليات للدعم من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية بعضاً من الوسائل التي يمكن بها تعزيز هذه القدرات.

9- وسوف يعتمد أيضاً عمل المنظمة على صعيد السياسات على شراكات أساسية مع جهات فاعلة هامة أخرى في هذا المجال مثل البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومؤسسات أكاديمية وطنية للاستفادة على نحو أفضل من الشبكات الموجودة لتوفير مساعدة على مستوى السياسات مستندة إلى المعرفة عندما تطلبها البلدان الأعضاء.